تعقّبات أبي حيان الصرفية لابن عصفور في التذييل والتكميل

إعداد:

عبد العزيز بن سليمان الملحم

أستاذ النحو والصرف المساعد

قسم اللغة العربية ـ كلية التربية ـ جامعة المجمعة

• **الملخص:**

تناول البحث تعقبات أبي حيان الصرفية لابن عصفور في التذييل والتكميل، وتكمن أهمية البحث في الحكم على تعقبات أبي حيان، وبيان مدى صحتها من عدمها.

وقد تكون البحث من مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، وبيان بالمصادر والمراجع.

وقد تنوعت تعقباته، فمنها ما هو دقيق صحيح، ومنها ما جانبه الصواب فيها؛ وذلك لاستناده في تعقبه إلى بعض كلام ابن عصفور دون بعض، كما بدا بعض التجني في بعض المسائل التي تعقبه فيها أبو حيان، مع أن ابن عصفور نهج فيها نهج كثير من النحاة السابقين، وفي مقدمتهم سيبويه.

وتبين كذلك رسوخ قدم ابن عصفور في هذه الصنعة، وأن عبارته مقصودة منضبطة في بعض المسائل، كما كشفت الدراسة عن فهم واستيعاب أبي حيان لكلام ابن عصفور، وقوة حجته في بعض تعقباته.

وقد اشتمل البحث على جملة من التعقبات، كان من بينها تردد الحرف بين التعويض وغيره، وعدم تصرف أحد اللفظين في القلب المكاني، والمحذوف من الفعل (سل)، وإبدال (الميم) من (النون) في (طام).

الكلمات المفتاحية: تعقب - أبو حيان - الصرفية - ابن عصفور - التذييل والتكميل.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

فمن أبرز شروح التسهيل شرح أبي حيان الأندلسي، وقد عني فيه بتعقب أقوال بعض النحاة، وكان من أبرز من تعقبهم أبو حيان ابن عصفور، فقد نقل بعض أقواله الصرفية، وتعقبها مفندًا لها، ومخطئًا له.

وقد بدا واضحًا حرص أبي حيان على تعقب عبارة ابن عصفور، وهذا ليس بمستغرب؛ لأن أبا حيان من أبرز من عني بمؤلفات ابن عصفور كما في تقريب المقرب، والمبدع في التصريف، والموفور من شرح ابن عصفور.

وبمطالعة تلك المواضع تبين لي أنها جديرة بالدراسة والحكم؛ لاشتمالها على مؤاخذات ومراجعات من أبي حيان لابن عصفور تحتاج إلى الوقوف على مدى صحتها، لا سيما وأن تعقبات أبي حيان الصرفية كانت قوية صريحة.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

- أنني وقفت على بعض الدراسات التي عنيت بتعقبات أبي حيان النحوية لابن عصفور، ولم أقف على دراسة تناولت تعقباته الصرفية إلا دراسة تناولت الأبنية، فأردت أن أتم ذلك العمل.
- تعرض ابن عصفور في كلامه، وأبو حيان في تعقبه، لكلام سيبويه، واختلافهما في فهم مراده، مما يحتاج إلى بيان.
- الحكم على تعقبات أبي حيان، لا سيما وأنها تعقبات لعلم من أعلام التصريف المبرزين.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري لم أقف - فيما طالعت - على دراسة تناولت هذا الموضوع، إلا ما كان من الدكتور عبدالعزيز بن أحمد المنيع في بحثه الموسوم: (الأبنية المستدركة

على سيبويه بين ابن عصفور وأبي حيان)، والمنشور في مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، العدد الثامن، الجزء الأول، ١٤٤٥هـ.

وهو بحث لا علاقة له ببحثي لاختلاف الموضوعين؛ حيث تناول بحثه الأبنية من حيث هي ثابتة أم غير ثابتة دون التعرض لتصريف الكلمات، وانصب مضمون بحثي على التصريف، فاختلفت المسائل المدروسة في البحثين، فثمة فرق بينهما.

خطة البحث:

تكون هذا البحث من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة وبيان بالمصادر والمراجع.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطته، والمنهج الذي سرت عليه.

وأما المباحث فكان تقسيمها بحسب الأبواب الصرفية، وأما الخاتمة فقد اشتملت على النتائج التي انتهى إليها البحث.

منهج البحث:

كان منهجي في دراسة الموضوع كالتالي:

أولًا: عنونت لكل مسألة.

ثانيًا: ذكرت كلام ابن عصفور المشتمل على المسألة الصرفية، وبينت مراده منه.

ثالثًا: ذكرت كلام أبي حيان المشتمل على تعقبه لابن عصفور، وبينت مراده منه.

رابعًا: حكمت على تعقبات أبي حيان بالأدلة.

المبحث الأول: باب الجمع

- **جمع (فِعَالٍ) جمعًا على (أفعِلة)**

قال ابن عصفور: «وكل جمع على وزن (أَفعِلة) فالمفرد منه ممدودٌ، نحو: (أَرشِية) واحدها (رِشاء)، و(أكسِية) واحدها (كِساء)، إلا (أَندِية) فإنَّه شاذ... وزعم أبو العباس[1] أن (أَندِية) جمع (نِداء) الذي هو جمع (نَدَى)؛ لأن (فَعَلاً) جُمع على (فِعال) نحو: جَمَل وجِمال، وهذا الذي قال يجوز قياسًا، إلا أنّه لم يُسمع (نِداء) في جمع (نَدَى)»[2].

فابن عصفور يرى أن جمع (فِعال) - الذي هو جمع (فَعَل) - على (أفعِلة) يجوز قياسًا.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وهذا **وهمٌ**، أعني قول ابن عصفور: (يجوز قياسًا)، والتبس عليه جمع (فِعالٍ) على (أفعِلةٍ)، وذلك لا ينقاس إلا في المفردات، نحو: خِمار، وأخمِرة.

وأما (فِعالٌ) الجمع فلا يجوز جمعه على (أفعِلة) ولا على غيره من الأوزان قياسًا؛ لأن جمع الجمع لا يقال بقياس، وهذا ما لا نعلم فيه خلافًا، بل قد نُقل الإجماع فيه على أنه لا يجوز، بل ما جاء منه يُحفظ، ولا يُقاس عليه»[3].

فأبو حيان يرى أن ما ذكره ابن عصفور وهمٌ منه، وأن (فِعالًا) الذي يُجمع على (أفعِلة) هو المفرد فقط، وأمّا (فِعال) الجمع فلا يُجمع على (أفعِلة) ولا على غيره.

---

(١) لم أقف على ذلك للمبرد، والذي ذكره في المقتضب أن للنحاة فيه تفسيرين، كما سيأتي.
وقد نسب ابن جني للأخفش جواز كون (أندية) جمعًا لـ(نِداء) الذي هو جمع (نَدى)، وظاهر كلام الجرجاني تسويغ قياسه، وارتضاه العكبري ونقله ابن يعيش عن بعض النحاة دون عزو.
ينظر: الخصائص ٣/ ٢٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢١، والمقتصد ١/ ٨٣١، واللباب ٢/ ٤٤١، وشرح المفصل ٤/ ٤١.

(٢) شرح جمل ابن عصفور ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤.

(٣) التذييل والتكميل ١٧/ ٨٩.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ ما نقله ابن عصفور عن المبرد فيه نظر؛ لأنّ المبرد لم يقل إن (أندِية) جمع (نِداء)، وإنما نقل عن النحاة قولين، أحدهما: أنه جمع على غير واحدٍ، والآخر: أنه جمع (نَديّ) بتشديد (الياء) على وزن (فعيل)[1].

ثانيًا: أنّ سيبويه[2] نصّ على أن واحد (أفعِلة) ممدود أبدًا، وأن جمع (نَدى) على (أندِية) شاذٌّ، وإلى ذلك ذهب جمع من النحاة[3]، واللغويين[4].

ثالثًا: أنّ من النحاة[5] من علل جمعهم (نَدى) على (أندِية)، مما يدل على أن تعليل ذلك أسهل من القول بأن (أندِية) جمع (نِداء).

وجوّز ابن جني أن يكون (أندِية) (أفعُلة) بضم (العين) لا بكسرها[6]، ونُقل ذلك عن بعض النحاة[7]، ومنهم من ذهب إلى أنه جمع (نادٍ)[8]، وردّ بأن (فاعلًا) لا يجمع على (أفعِلة)[9].

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٨٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢١، والقول بأنه جمع (نديّ) بتشديد (الياء) هو قول أبي عبيدة.
ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠.
(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٤٠، ٥٤١.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٧٣، وليس في كلام العرب، ص ١٣٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢١، ودقائق التصريف، ص٣٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٠، ٤١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٤١٦.
(٤) ينظر: الصحاح ٦/ ٢٥٠٧ (ندا)، والمحكم ٩/ ٤٠١، والمخصص ٤/ ٤٢٥.
(٥) ينظر: الخصائص ٣/ ٥٤، ٥٥، والتخمير ٣/ ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٦٤، وشرح التعريف بضروري التصريف، ص ٢٠٨.
(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠، ٦٢١.
(٧) ينظر: المقتصد ١/ ٨٣٠.
(٨) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠.
(٩) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٨.

رابعًا: أنّ من النحاة[1] من نصّ على أن جمع الجمع ليس بقياس كما ذكر أبو حيان، فضلاً عن أنه لم يُسمع (نِداء) جمعًا لـ(نَدى)[2].

خامسًا: أنّ ابن عصفور نفسه نصّ على أن الجمع المعتل (اللام) الذي على (أفعِلة) يكون جمعًا للمفرد المعتل (اللام) في فصيح الكلام[3]، وعلى ذلك فلابن عصفور في المسألة قولان.

ولعل الذي غرّ ابن عصفور فحكم بجواز القياس ما ذكره ابن جني[4] من أنه يمكن أن يكون قد أُجريت الفتحة في (فَعَل) مجرى الألف في (فِعال)، فجمع (نَدى) على(أندِية)، كما جمع (غِذاء)على(أغذِية)، وثمة فرقٌ بين ما ذكره ابن جني، وبين ما جوّزه ابن عصفور؛ لأنّ كلام ابن جني عن جمع المفرد لا عن جمع الجمع.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٧.
(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٠٢.
(٣) ينظر: المقرب ١/ ١٤٠، ١٤١.
(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ٥٤، ٥٥، وشرح أبيات الشافية للبغدادي، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

المبحث الثاني: باب زيادة الحروف

- **زيادة الهمزة في (أفكل)**

قال ابن عصفور في حديثه عن الهمزة: «وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُطع بزيادتها، وذلك نحو:

(أفكل)[1] همزته زائدة»[2].

فابن عصفور يرى أن (الهمزة) في (أفكل) يُقطع بزيادتها.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «و(الهمزة) في (أفكل) زعم ابن عصفور أنه مما يُقطع فيه بزيادتها... وس[3]، وغيره[4] زعم في (أفكل) ونحوه أن القضاء فيه بالزيادة حملٌ على الأكثر... فلو كانت كما ما ذكر ابن عصفور من أنه **مقطوع بزيادتها لم يقع فيه خلاف**»[5].

فأبو حيان يرى أن زعم ابن عصفور مردودٌ بوقوع الخلاف في (الهمزة).

وتعقب أبي حيان تعقب مقبول لما يأتي:

أولًا: أنّ ابن عصفور نفسه صرح بأن قوله بالزيادة حمل على الأكثر حيث قال: «وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأنّ كل ما عُرف اشتقاقه من ذلك فـ(الهمزة) فيه زائدة... فلما كانت كذلك فيما عُرف اشتقاقه حمل ما جُهل اشتقاقه على ما عُلم، فقضي بزيادة (الهمزة) فيه»[6].

فقد حكم بالقطع فيما هو محتمل، وهذا يؤيد تعقب أبي حيان.

(١) الرِّعدة، ينظر: لسان العرب، (فكل) ١١/ ٥٢٩.
(٢) الممتع ١/ ٢٣١، ٢٣٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٩٤، ٤/ ٣٠٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٥٩، ٥/ ١٣٧، ١٣٨، ١٩٨.
(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٥، والتعليقة ٤/ ٢٧٩، والمنصف ١/ ١٠٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤١، والمخصص، ١/ ٢٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦١، ٣١٨.
(٥) التذييل والتكميل ١٩/ ٤٦.
(٦) الممتع ١/ ٢٣٢، وينظر: المقرب ٢/ ١٤٦.

ثانيًا: أنّ عبارة الصرفيين فيها احتمال بالحكم بالزيادة، والقطع بالزيادة[1]، وهذا ينافي ما ذهب إليه ابن عصفور من القول بالقطع بالزيادة.

ثالثًا: أنّ الشاطبي فرق بين عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك، ودافع عن عبارة ابن مالك بأنها تحتمل القطع بالحكم لا القطع بالزيادة، وذكر أن عبارة ابن عصفور لا تقبل إلا بتأويل[2]، وذلك في شرحه لكلام ابن مالك في الألفية عن زيادة (الهمزة)[3].

- **أصالة الهمزة في (أَولَق)**

قال ابن عصفور: «وأما (أَوْلَق) فالذي يدل على أصالة (الهمزة) فيه، وزيادة(الواو) قولهم: أُلِقَ الرجلُ... والصحيح أن (الأولَق) همزته أصليّة... ولم يقولوا:(وُلِق)، ولا (مَولُوق) في موضع من المواضع، فلذلك وجب حمل(أولقٍ) على أن همزته أصليّة»[4].

فابن عصفور يرى أن (الهمزة) في (أولق) أصليّة، ويستدل على أصالتها بثبوتها فيما قالته العرب، وينفي أن العرب قالوا: وُلِق ولا مَولُوق.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الصحيح أن تكون (الهمزة) أصليّة... وما ردّ به **ليس بشيء**؛ لأن (الأولَق) حين اشتقُّوا منه تارة قالوا: أُلِق الرجلُ فهو مَألُوق، وهذا هو الأشهر، وبعض العرب يقول: وُلِق الرجل فهو مَولُوق، حكاه ابن القطاع[5]، فعلى هذا يحتمل وجهين من الوزن:

(١) ينظر: المنصف ١/ ٩٩، والتكملة، ص ٥٥٢، والمقتصد ٢/ ١١٨٨، والشافية، ص٧٦، والتتمة في التصريف، ص ٤٨، ٤٩، وشرح التكملة للعكبري، ص ٣٥٥، وشرح التعريف بضروري التصريف، ص٦١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(٣) وذلك في قوله:

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

(٤) الممتع ١/ ٢٣٥-٢٣٧، وينظر: المقرب ٢/ ١٤٦، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح، ص ٦٣٥.

(٥) ينظر: الأفعال ١/ ٤٦، ٣/ ٣١٠، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص ٩١.

أحدهما: (فوعل) لسقوط (الواو) في الاشتقاق منه لقولهم: (أُلِق).

والثاني: (أفعل) لسقوط (الهمزة) في الاشتقاق منه لقولهم: (وُلِق).

فدعوى ابن عصفور أنهم لم يقولوا: وُلِق ولا مَولُوق **ليست بصحيحة**؛ لوجود ذلك في كلامهم»[1].

فأبو حيان يتعقب ابن عصفور في ردّه القول بأن همزة (أولق) زائدة، وأنه (أفعل) مستندًا إلى أن العرب لم يقولوا: وُلِق ولا مَولُوق، ويرى أن ما استند إليه ابن عصفور في ردّه ليس بشيء؛ لأنّ العرب قد قالوا ما نفاه ابن عصفور، فدعواه غير صحيحة.

وتعقب أبي حيان لابن عصفور تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ سيبويه[2] حكم بكونه (فوعلًا) بناء على ما وصل إليه عن العرب، وهو أنّهم قالوا: أُلِق الرجل فهو مَأْلُوق، وأنّه لو لم يتبين أمره لكان (أفعل)؛ لأنّ (أفعل) أكثر من (فوعل)، وقد تبين أمره عنده بما قالته العرب، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر[3].

فالذي وصل سيبويه هو ما يدل على أصالة الهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد نُقل بعض أئمة اللغة[4] عن العرب أنهم قالوا: وُلِق فهو مَولُوق.

وقد أثبته جماعة من اللغويين في مادة (ولق)[5]، ومن معانيها الضرب، والإسراع، والتتابع، فهذا دليل على جواز زيادة (الهمزة) في (أولق) إذا كان مرادًا

(١) التذييل والتكميل ١٩/ ٤٨، ٤٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٠٨، والأصول ٢/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٣٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة (قلو)،٢/ ٩٧٦، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص ٩١.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة، (ولق) ٦/ ١٤٥، والمحكم ٦/ ٥٦٥، ٥٦٦، والقاموس المحيط، (ولق)١/ ٩٢٩، ولسان العرب، (ولق)١٠/ ٣٨٣.

بـه أحـد تلـك المعـاني، وقـد أجـاز أبـو عـلي أن يكـون (أفعـل) مـن الولـق الـذي هـو السرعـة[١]، بـل جـزم بذلـك في بعـض مصنفاتـه[٢].

وقـد ثبـت اسـتعمال (الولـق) بمعنـى الإسراع في قـراءة قولـه - تعـالى -: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَـهُ بِأَلْسِـنَتِكُمْ﴾[٣] بكـسر (الـلام) وضـم (القـاف)، وفي قـول الشـاعر:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ[٤]

كـما قالـوا: (الولَقـى) و(الألَقـى) للبكـرة السريعـة، فـدل ذلـك عـلى أن (فـاء) الكلمـة تكـون (واوًا) تـارة، و(همـزة) تـارة أخـرى[٥].

ثانيًـا: أنّ مـن النحـاة[٦] مـن جـوّز فيـه الوجهـين، بنـاء عـلى أن (الفـاء) (همـزة) في كلمـة، و(واو) في أخـرى، فالاشـتقاق مختلـف[٧].

- **زيادة (الميم) آخرًا**

قـال ابـن عصفـور: «(ضُبـارِم)، و(حُلقُـوم)، و(بُلعُـوم)، و(سَرطَـم)... و(دُخشُـم)، و(جُلهُمـة)... وينبغـي عنـدي أن تُجعـل (الميـم) في هـذا كلـه أصليّـة؛ وذلـك لأنّ زيـادة (الميـم) غـير أوّلٍ قليلـةٌ، فـلا ينبغـي أن يُذهـب إليهـا، إلا أن يقـود إلى ذلـك دليـلٌ قاطـع، وليسـت هـذه الألفـاظ كذلـك»[٨].

(١) ينظر: التكملة، ص ٥٥٤، ٥٥٥، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٣٨.
(٢) ينظر: البغداديات، ص ١٢٩.
(٣) من الآية (١٥) من سورة النور، وهي قراءة: عائشة، وابن عباس، وابن يعمر، وعثمان الثقفي.
ينظر: المحتسب ٢/ ١٠٤، ١٠٥، والخصائص ١/ ٩.
(٤) من الرجز، وهو للشماخ في ملحق ديوانه، وينسب للقُلاخ بن حَزن المِنقَري.
ينظر: ديوان الشماخ، ص٤٥٣، ولسان العرب، (زلق) ١٠/ ١٤٥.
(٥) ينظر: المحكم ٦/ ٥٦٦، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٣٨، ١٣٩.
(٦) ينظر: الخصائص ١/ ٩، ٣/ ٢٩١، ٢٩٢، والمقتصد ٢/ ١١٩٢، وشرح التكملة للعكبري، ص٣٦٠، ٣٦١، والتخمير ٤/ ٣٠٦، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٣٨، ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٣.
(٧) ينظر: شرح التكملة للعكبري، ص٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٢٠.
(٨) الممتع ١/ ٢٤٣.

فابن عصفور يرى أن (الميم) في هذه الأسماء أصلية، مستدلًّا بأن زيادة (الميم) في غير أول الكلمة قليل، فلا يقال بزيادتها إلا بدليل، وهذه الكلمات لا دليل فيها على زيادة (الميم).

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وما ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن فيه **تكلُّف**، والأولى بقاء الشيء على ظاهر الاشتقاق فيه، ولأنّ ما خالف ظاهر الاشتقاق هو الذي ينبغي أن يُردّ إلى الاشتقاق»[(١)].

فأبو حيان يرى أن ما ذهب إليه ابن عصفور فيه تكلف، وأن الاشتقاق يدل على زيادة (الميم).

وما ذهب إليه أبو حيان صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ الدليل على الزيادة متحقق، وهو الاشتقاق، وسيبويه[(٢)]، وغيره[(٣)] يجعلون الاشتقاق هو الثبت على زيادة (الميم) آخرًا، وهذا متحقق في أغلب تلك الكلمات كما سيأتي.

ثانيًا: أنّ المازني يرى أن (الميم) الواقعة آخرًا تكون زائدة، معللًا مذهبه بالاشتقاق، وبأنه لولا الاشتقاق لحكم بأصالتها، وهذا متحقق في أغلب تلك الكلمات، فالاشتقاق دليل متحقق فيها، لا كما ذكر ابن عصفور[(٤)].

وقد أفرد ابن عصفور كل كلمة من الكلمات السابقة بكلام مستقل، وتعقبه أبو حيان في ذلك، وفيما يأتي دراسة لكل تعقب لأبي حيان على حده.

---

(١) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ١٩٧، والتكملة، ص ٥٦٢، ٥٦٣، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٢٤٤، والمقتصد ٢/ ١٢٣٩.

(٤) ينظر: المنصف ١/ ١٥١، ١٥٢، والخصائص ٢/ ٥١، وشرح التصريف الملوكي، ص ١٦٥، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦.

أ/ ضُبارم:

قال ابن عصفور: «وأمّا (ضُبارِم) فقد يكون بمعنى: جريء... فلا يكون على هذا مشتقًّا من (الضَّبر)؛ لأنّ (الضَّبر) لا يكون بمعنى الجرأة»(١).

فابن عصفور يرى احتمالية عدم اشتقاق (ضُبارم)؛ لأنّه إذا كان بمعنى جريء خالفت دلالته دلالة (الضّبر)، فلا يكون مشتقًّا منه.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «أمّا (ضُبارمٌ) وإطلاقهم إيّاه على الرجل الجريء على الأعداء فعلى طريقة المجاز؛ لأنَّه لا يكون جريئًا على الأعداء حتى يكون وثيق الخلق غالبًا، فالجُرأة ملازمة لوثاقة الخلق، فعبّر عن الملزوم باللازم»(٢).

فأبو حيان يردّ استدلال ابن عصفور بأن معنى الجرأة معنى مجازي عُبرّ به عن وثيق الخلق مجازًا؛ لأنّ الجُرأة من لوازم المعنى الأصلي.

وتعقب أبي حيان تعقب له وجاهته؛ لأنّ الاشتقاق يشهد بزيادة (الميم)، وهو قول عدد من اللغويين، وبعض النحويين(٣).

ب/ حُلقوم:

قال ابن عصفور: «وأما الحُلقوم فليس - أيضًا - بصفة مشتقةٍ من لفظ (الحَلق) فيلزم أن تكون (الميم) زائدة، بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى (الحلق)، وتكون ذاته مخالفةً لذات حلق، فيكون من باب (سَبط

(١) الممتع ١/ ٢٤٤.
(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٨.
(٣) ينظر: الألفاظ، ص ١٢٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والمخصص ١/ ٢٧٦، والمحكم ٨/ ١٩٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٣٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦، ولسان العرب، (ضبرم) ١٢/ ٣٥٢، والقاموس المحيط، (ضَّبر)، ص ٤٢٨.
وعدّ ابن دريد (الميم) أصلية. ينظر: جمهرة اللغة ٢/ ١٢٠٨.

و(سِبَطر)[1]، لا سيما وقد قالوا: (حَلقمهُ حَلقَمةً)، إذا قطع حُلقومه، فأثبتوا (الميم) في تصريفه»[2].

فابن عصفور يجوّز أن تكون(الميم) من(حُلقوم) أصليّة، وأن يكون(حُلقوم) بناء مستقلًا.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وأما (الحُلقوم)و(الحَلق)،وحملهُما على أنهما كـ(سَبط) و(سِبَطر)، فدخول في باب قليل لا ينبغي أن يُدخل فيه إلا عند التعذر، وأما قوله: إنهم قالوا حلقمهُ... فلا يدلُّ على تأصُّل (الميم)، وإلا لزم أن تكون (الميم) في (مِسكين) و(مِدرعة) أصليّة؛ لأنّهم قد أثبتوا (الميم) في تصريفه، قالوا: (تَمسكَن) و(تَمدرَع)، وأيضًا فإن بعض النحويين[3] قد أثبت في أبنية الأفعال (فعلم)، فيكون هذا منه»[4].

فأبو حيان يرى أن ما جوّزه ابن عصفور لا يُلجأ إليه إلا لعذر، وأنه يحتاج فيما قاله إلى نقل صحيح.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنَّ من أئمة اللغة[5] من نصّ على أنه يجمع على (حَلاقِم) و(حَلاقِيم)، وأنّهم قالوا: رُطبٌ مُحَلقِمٌ، وهذا دليل على أصالة (الميم)، ومنهم من صرح بأصالتها[6].

نعم فيما استدل به ابن عصفور نظر كما ذكر أبو حيان، لكن هذا لا ينفي قوة ما ذهب إليه من أصالة (الميم)، وما ذهب إليه أبو حيان في (البُلعُوم) بمعنى البياض من أنه مباين للبلع في المادة، هو عين ما يجوّزه ابن عصفور في (حلقوم) كما سيأتي.

(١) السبط والسبطر: السريع الممتد. ينظر: اللسان (سبطر) ٤/ ٣٤٢.
(٢) الممتع ١/ ٢٤٤.
(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص ٣٣٨.
(٤) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٩.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة، (حلقم) ٥/ ١٩٥، ١٩٦.
(٦) ينظر: لسان العرب، (حلقم) ١٢ / ١٥٠.

ج/ بُلعُوم:

قال ابن عصفور: «وكذلك (البُلعوم)، أعني: أنه ليس بصفة مشتقَّة من(البَلع)، بل هو اسم - كما ذكرنا - لمجرى الطعام في (الحلق)، فلعله اسمٌ له، لا من حيث لُحِظ فيه معنى (البَلع)؛ ألا ترى أنّ البياض الذي في طرف فم الحمار يُسمى بُلعُومًا، وإن لم يكن رجوعه إلى معنى (البَلع)؟

فكذلك ينبغي ألا يُجعل بالنظر إلى مجرى الطعام في (الحلق)»[1].

فابن عصفور يجيز أن تكون (الميم) من (بُلعُوم) أصليّة، وذلك بأن يجعل اسماً لمجرى الطعام، ولا علاقة له بمادة (بَلع)، محتجًّا بأنهم يقولون للبياض الذي في فم الحمار بُلعُومًا.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وأما (البُلعُوم) فظاهر الاشتقاق أنه من (البلع)، ولا تجعل (الميم) فيه أصليّة لإطلاقهم إياه على البياض الذي في فم الحمار كما زعم؛ لأنّه يحتاج في ذلك إلى ثَبتٍ في النقل، وعلى تقدير ثبوته لا يُعارض دليل الاشتقاق؛ لأنّه يكون إذ ذاك مادة أخرى؛ لأنّ التخالف بين المعنيين مُقتضٍ لاختلاف المادتين غالبًا، وإلا لزم إذ ذاك الاشتراك، وأصلُ الألفاظ التباين، والاشتراكُ خلاف الأصل»[2].

فأبو حيان يرى أن (الميم) زائدة، وأن ما استند إليه ابن عصفور لا دليل عليه.

وتعقب أبي حيان تعقب له وجاهته؛ لأنّ الاشتقاق يشهد بذلك، نص على ذلك بعض أئمة اللغة[3]، كما ذهب إلى ذلك - أيضًا - بعض النحاة[4].

---

(١) الممتع ١/ ٢٤٤.

(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٩.

(٣) ينظر: الصحاح، (بلعم) ٥/ ١٨٧٤، ومقاييس اللغة ١/ ٣٢٩، ولسان العرب، (بلعم) ١٢/ ٥٦.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والخصائص ٢/ ٥٠، ٥١، والمقتصد ٢/ ١٢٣٨، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦.

د/ سرطَم:

قال ابن عصفور: «وأما (السَّرطَم) فإنه يحتمل - وإن كان واقعًا على الواسع الحلِق السريع الابتلاع - ألّا يكون مشتقًا من (السرط) بمعنى البلع؛ لأنّهم قد يوقعون (السَّرطَم) على القولَ اللين، فيكون الرجل الواسع الحلق قد وصف بـ(سَرطَم) لسهولة الابتلاع في حلقه ولينه عليه، لا لنَفسِ (السَّرط) الذي هو الابتلاع، كما أنَّ (السَّرطَم) إذا عُني به القول اللّينُ ليس براجع لمعنى (السّرط)»[1].

فابن عصفور يرى احتمالية كون (السَّرطَم) غير مُشتق من (السَّرط)، ولا مانع عنده من أن يكون وصفًا للرجل لا اسماً للبلع.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وأما (السَّرطَم) فاشتقاقه من (السَّرط) في غاية الظهور، وإطلاقه على القول اللَّين على جهة المجاز، أي: أنّه يسهُل النطق به، فقولهم: (رجلٌ سَرطَمٌ) معناه أنه: سهلُ الابتلاع سريعه، وكذلك قول سَرطَمٌ: أنّه يسهُل النطق به»[2].

فأبو حيان يرى أن اشتقاق (السَّرطَم) من (السَّرط) ظاهر، وأنّ استعماله في غير معنى البلع مجاز.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح؛ لأنَّه لم يقل أحد من اللغويين[3] بأصالة (الميم) فيه، ويذكرون (السَرمَط) في(سَرط)، و(سَرمَط)، وهذا يقوي القول بزيادة (الميم)، وهو من (السَّرط) عند الخليل فيما نُقل عنه[4]، وغيره[5]، وصرح ابن القطاع[6] بزيادة (الميم) فيه.

(١) الممتع ١/ ٢٤٥.
(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٦٩.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/ ١٠٠، والمحكم ٨/ ٤٣٣.
(٤) ينظر: المحكم ٨/ ٦٤٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٨٦.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، والخصائص ٢/ ٥٠، والمحكم ٨/ ٤٣٣، والمقاصد الشافية ٨/ ٤٦٦.
(٦) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال ١/ ٢٠٧.

والمجاز لا يحتكم إليه في القول بأصالة أو زيادة الحرف، بل الاشتقاق هو الحاكم، واشتقاق (السَّرطَم) من (السّرط) واضح كما ذكر أبو حيان.

هـ/ دُخشُم وجُلهُمة:

قال ابن عصفور: «وكذلك الأمر[1] في (دُخشُم)، و(جُلهُمة)[2]؛ لأنَّهما اسمان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك»[3].

فابن عصفور يرى احتمالية كونهما علمين مرتجلين، وأنّهما ليسا بمشتقين، وعليه فـ(الميم) أصلية.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «لا يلزم من كونهما من قبيل المرتجل ألا يكونا مشتقَّين، بل قد يكون الاسم مرتجلاً مشتقًّا؛ لأنّ الارتجال لا ينافي الاشتقاق، ألا ترى أنّا نقول: (حَمدان) علمٌ مرتجل؛ لأنَّه لم يَسبق له وضعٌ في النكرات، ولا ينافي ذلك كونه مشتقًّا من الحمد، فكذلك (دُخشُم)، و(جُلهُمة) علمان، وهما مرتجلان، و(دُخشُم) مشتق من (دَخِش)، و(جُلهُمة) من جَلْهة الوادي»[4].

فأبو حيان يردّ ما ذكره ابن عصفور، ويرى أن الارتجال لا ينافي الاشتقاق.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ بعض النحويين وجمعًا من اللغويين[5] نص على أن الدُخشُم من (دَخِش)، وأن (الميم) زائدة.

(١) يعني في كونهما ليسا بصفتين مشتقتين.

(٢) (الدخشم) هو: الرجل القصير، وهو - أيضًا - الضخم الأسود، و(الجلهمة) هي: حافة الوادي. ينظر: لسان العرب، (دخشم) ١٢/ ١٩٦، و(جلهم)١٢/ ١٠٤، والقاموس المحيط، (دخشم)، ص ١١٠٦.

(٣) الممتع ١/ ٢٤٣.

(٤) التذييل والتكميل ١٩/ ٧٠.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة، (دخش) ١/ ٥٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٣٢، والمحكم ٥/ ٢٠، والتكملة والذيل والصلة، (دخش) ٣/ ٤٧٦، والقاموس المحيط، (دخش)، ص ٥٩٤، وتاج العروس، (دخش) ١٧/ ٢٠٢.

ثانيًا: أنّ من اللغويين من نص على أن (جُلهُمة) على وزن (فُعلُمة)، فـ(الميم) فيه زائدة[1]، كما أن جمعًا منهم وبعض النحويين[2] ذكر أنه مشتق من جَلهة الوادي، ومنهم من ذكر أن المجرد من (الميم)كالذي فيه (الميم) في المعنى[3]، وهذا يدل على أنهما من وادٍ واحد.

- **زيادة (اللام) لكثرة الاستعمال**

قال ابن عصفور: «... ولا يُحمل (زيدل) إلا على زيادة(اللام)؛ لأنّ استعمال (زيد) أكثر من استعمال (زيدل)، فدلَّ ذلك على أنّ (زيدًا) هو الأصل، وأنّ (اللام) زائدة.

وكذلك (فَحجَلٌ) و(عَبدَلٌ)، (اللام) فيهما زائدة... لأنَّ (عبدًا)، و(أفحج) هما الأصلان؛ لكثرة استعمالهما، وقلّة (عَبدَل) و(فَحجَل)»[4].

فابن عصفور يجعل ما تساوى فيه استعمالان محتملًا لزيادة الحرف وأصالته، وما كثر فيه استعمال، وقلّ الاستعمال الآخر، فلا زيادة في الأول، والزيادة في الثاني.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم ابن عصفور... **وليست كثرة الاستعمال دليل الأصالة كما ذكر**، بل التصريف هو دليل الزيادة، وإنما تكون الكثرة دليلًا حيث يتساوى حمل كل واحد منهما على صاحبه كالقلب، وأمّا هذا فسقوط (اللام) من (فَيشَلة) في قولهم: (فَيشٌ) - والمعنى واحد - يقضي بزيادتها، ولم يُشترط في دليل الاشتقاق والتصريف كثرة ولا قلّة»[5].

(١) ينظر: ليس في كلام العرب، ص ٣٢١، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص ٢٥٤.
(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (جلهم) ٦/ ٢٧٣، والمنصف ١/ ١٥١، والمحكم ٤/ ١٦٩، ولسان العرب، (جلهم) ١٢/ ١٠٤، (جله) ١٣/ ٤٨٥.
(٣) ينظر: جمهرة اللغة، (جله) ١/ ٤٩٤، ٢/ ١١٤٠.
(٤) الممتع ١/ ٢١٤، ٢١٥.
(٥) التذييل والتكميل ١٩/ ١٢١.

فأبو حيان ينفي كون كثرة الاستعمال دليلًا على الأصالة أو الزيادة في هذه الكلمات، ويرى أن التصريف والاشتقاق هما اللذان يدلان على ذلك.

وتعقب أبي حيان لابن عصفور تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ الكثرة التي يستند إليها النحاة في أحكامهم هي الكثرة فيما يحتمل اشتقاقين، و(زَيدَل)، و(عَبدَل) و(فَحجَل) لا تحتمل وجهًا ثانيًا لاشتقاقها، فضلًا عن كون الاشتقاق هو الذي بيّن زيادة (اللام).

ثانيًا: أنّ ابن عصفور نفسه ذكر من أدلة الزيادة الكثرة، وفسرها بأن يكون الحرف في موضع ما قد كثُر وجوده زائدًا فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، وبيّن ذلك بالأمثلة[1]، وهذا الكلام غير متحقق في هذه الكلمات؛ لأنّ الذي دلّ على زيادة (اللام) شيء غير كثرة الاستعمال كما سبق.

لكن يؤخذ على أبي حيان أنّه ذكر في تعقبه سقوط (اللام) من (فَيشَلة)، وكان عليه أن يذكر سقوطها من (زَيدَل)، و(عَبدَل)، و(فَحجَل)؛ لأنّ هذه الكلمات هي التي ذكر ابن عصفور أن كثرة الاستعمال هي الدليل على زيادة (اللام) فيها، لا(الفَيشَلة)، فكلام أبي حيان فيه خلط.

- **تاء (توأم) بين الزيادة والأصالة**

قال ابن عصفور: «وإنما قضينا على (التاء) بالأصالة فيما عدا ذلك لكثرة تَبيُّن أصالة (التاء) فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف، نحو: تَوءَم؛ فإنَّ (تاءه) أصليّة؛ لأنَّك تقول في الجمع: (تُؤامٌ)، و(تُؤامٌ): (فُعالٌ) فـ(تاؤه) أصل»[2].

فابن عصفور يرى أن (التاء) في (تَوأم) أصل.

(١) ينظر: المقرب ٢/ ١٤٤ - ١٤٧.
(٢) الممتع ١/ ٢٧٤.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «**ولا تحرير في كلامه**؛ لأنَّ (التاء) ليست أصلاً، إنما هي بدلٌ من (واو) كـ(تاء) (تَولَج)، وأصله: وَوأمٌ (فَوعَلٌ) من الوئام، وهو الوفاق، كما أن(تَولجًا) (فَوعَلٌ) من الوُلوج، فكُره اجتماع الواوين، فأُبدل من أُولاهما (تاء)، كما أَبدلوها مفردة بقياس في نحو: اتَّعدَ، وبغير قياس في نحو: تُخَمة وتُكَلة، فإذًا قضاؤه على(التاء) بأنها أصل **فاسدٌ**، بل هي بدلٌ من أصل، لكنّه تجوَّز وأطلق على البدل من الأصل أصلاً»[1].

فأبو حيان يرى أن كلام ابن عصفور غير محرر؛ لأنَّ (التاء) ليست أصلاً، بل هي بدلٌ من أصل.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنّ الاشتقاق دلّ مع التصريف على أصالة (التاء)، فقد قالوا: أَتأَمَت المرأةُ، إذا ولدت التَّوأم[2]، وهي مُتْئِمٌ، ومِتئام[3]، فالاشتقاق يقضي بأصالتها، لاسيما مع فقد علة القلب؛ لأنّه لا اجتماع للواوين في تلك المشتقات، وقد صرح المبرد[4] بأنه من أَتأَمَت المرأة، ولم يقل بأن (التاء) بدل من (الواو).

وللنحاة واللغويين[5] قولان في (التاء)، فمنهم من يرى أنَّها بدل من (الواو)، ومنهم من يرى أنَّها ليست بدلًا[6]، وعليه فالجزم ببدليتها - كما ذهب إليه أبو حيان - فيه نظر.

---

(١) التذييل والتكميل ١٩/ ٩٧، ٩٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٧، والمنصف ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر: الاشتقاق، ص ٣٤٢، وإصلاح المنطق، ص ٢٢٣، والصحاح، (تأم) ٥/ ١٨٧٦، والمحكم ٩/ ٥١٥، ولسان العرب، (تأم) ١٢/ ٦١.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٣، والأصول ٣/ ٢١، ودقائق التصريف، ص ٣٥٥، وتصحيح الفصيح، ص ٤٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٨٩، وتهذيب اللغة (أتام) ١٤/ ٢٤٠، والتكملة، ص ٤٨٥، والمنصف ١/ ١٠٢، ١٠٣، والصحاح، (تأم) ٥/ ١٨٧٦، والمقتصد ٢/ ٩٧٦، وشرح التكملة للعكبري، ص ١٧١، وشرح المفصل ٣/ ٣٣٧، وشرح الرضي على الشافية ٣/ ٢٢٠.

(٦) ينظر: المنصف ١/ ١٠٣، ومقاييس اللغة (تأم) ١/ ٣٦٢، والمحكم ٩/ ٥١٥، ولسان العرب (تأم) ١٢/ ٦١.

المبحث الثالث: باب الإعلال والإبدال

- **تردد الحرف بين التعويض وغيره**

قال ابن عصفور: «وأمّا أَسْطَاع فـ(السين) عند سيبويه[1] فيه عوض من ذهاب حركة (العين) منها... والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ؛ وذلك أنّ (العين) لـمَّا سكنت تَوهنَّت لسكونها، وتهيّأت للحذف عند سكون (اللام) وذلك في نحو: لم (يُطِع)، و(أَطِع)، و(أَطَعتُ).

ففي هذا كله قد حُذِفت (العينُ) لالتقاء الساكنين، ولو كانت (العين) متحرِّكة لم تحذف... فزيدت (السينُ) لتكون عوضًا من (العين) متى حُذِفَت، وأمّا قبل حذف (العين) فليست بعوضٍ، بل هي زائدة، فلذلك ينبغي أن يجعل (أَسْطاعَ) من قبيل ما زيدت فيه (السين) بالنظر إليه قبل الحذف، ومن جعل (أَسْطاع) من قبيل ما (السين) فيه عِوضٌ فبالنظر إلى الحذف»[2].

فابن عصفور يرى أن (السين) في (أَسْطاع) زائدة فقط في حال بقاء (العين)، وعِوض في حال ما إذا حُذِفت، فجعلها محتملة لأمرين.

فنقل أبو حيان ردًا لابن هشام الخضراوي على ابن عصفور فقال: «وردّه عليه الأستاذ أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي، فقال: (الحرف يكون عوضًا من شيء في حالٍ، غيرَ عوضٍ في حالٍ آخر معدوم النظير، والحرف عند س عوضٌ من ذهاب الحركة، وذهاب الحركة ثابت في كل حال)»[3].

ثم نقل أبو حيان جوابًا لابن عصفور على اعتراض الخضراوي فقال: «وأجاب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور بأن قال: (ما زعمت من ادّعاء عدم النظير لذلك باطلٌ؛ لأنَّ لام (كي) عوض من (أن) الناصبة إذا حُذفت

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥.
(٢) الممتع ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.
(٣) التذييل والتكميل ١٩/ ١٢٩.

بعدها في مذهب البصريين[1]، فإذا ظهرت بعدها لم تكن عوضًا، ومثلُها في ذلك حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به، ولا يمكن أن يقال: إنهما غير عِوض[2]؛ لأنَّ إضمار (أنْ) وإبقاء عملها من غير عِوض لا يجوز إلا في ضرورة، أو في شذوذٍ من الكلام لا يُقاس عليه... وكذلك (الله)، (الألف) و(اللام) فيه عِوض من(الهمزة)، فإذا أثبتَّ (الهمزة) فقلت: الإله، لم تكن عوضًا»[3].

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وما أجاب به الأستاذ أبو الحسن **ليس بظاهر**، وأمّا كلام س فقد شرحناه، وجعلناه على حذف مضاف، وأنَّ مُراده أنّهم زادوا الحرف عوضًا من حذفهم حركة (العين) فحذف حركة، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: (ومن حذفهم العين)[4].

وأمَّا ما زعمَ من لام (كي)، وحرف العطف المذكور، و(الألف)، و(اللام) في (الله) من أنّها عِوضٌ في حالٍ غيرُ عوضٍ في حال **فكلامٌ غير محرَّر**؛ لأنَّ الذي نفاه ابن هشام هو الحرف الذي زِيد، وليس معناه إلا الزيادة، وأنَّه إذ ذاك قد يكون مزيدًا لُحِظَت العِوَضيَّة فيه في حالٍ، ومزيدًا لم تُلحَظ فيه العِوَضيَّة في حالٍ.

وأمّا لامُ (كي)، وحرفُ العطف فليسا من هذا القبيل؛ لأنَّ كلًّا منهما حرف معنى، فـ(اللام) للتعليل، و(الواو) للتشريك، وأمّا قوله: (وكذلك الله) لا يسلم له ذلك أنَّ (الألف)، و(اللام) عوض من (الهمزة)، بل (الله) اسم عَلَم، و(الإله) ليس بعَلَم، وأيضًا فقد قالوا بأنَّ مادَّة (الله): ليست بمادَّة (الإله)؛ لأنَّ تركيب ذلك من (لام) و(واو) و(هاء)، وفيه خلاف، أهو من المقلوب أم لا؟

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٨٥، والخصائص ١ / ٢٦٤، والإنصاف، ص ٤٤٨.
(٢) أرى أن الصواب (أنها غير عوض)؛ لأن الكلام على (أنْ) فقط.
(٣) التذييل والتكميل ١٩/ ١٢٩، ولم أقف على جواب لابن عصفور في مؤلفاته التي بين يدي.
(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٨٥.

ومـادَّة (الإلـه) (همـزة) و(لام) و(هـاء) في الظاهـر، فدعـوى العِوَضيَّـة في هـذا كلـه غـير ظاهـرة.

ولـو كانـت (الـلام) و(الـواو) و(أل) عوضًـا ممـا ذكـر لمـا جـاز أن يُجمـع بينهـا وبـين المعـوَّض منـه، وقـد جـاز ذلـك، فـدلَّ عـلى أنّهـا ليسـت بعـوض.

والعجـب أن يكـون حـرفٌ مـن حـروف المعـاني يُدَّعـى فيه أنـه عِـوض إلا بضربٍ مـن التجـوُّز بعيـد، وعـلى هـذا ينبغـي في (لام) الجحـود وفي (حتـى) وفي (الـواو) و(الفـاء) و(أو) التـي ينتصـب الفعـل بإضـمار (أنْ) بعدهـا أنّهـا جميعهـا عـوض مـن (أن) المحذوفـة، بـل هـذه أولى بالعِوَضيَّـة؛ لأنّ (أن) لا تظهـر بعدهـا بحـال، بخـلاف لام (كـي) وحـرف العطـف المذكـور، فإنّـه يجـوز إظهـار (أنْ) بعدهمـا.

وهـذه كلهـا حـروف معـانٍ لا يُدَّعـى فيهـا العِوَضيَّـة؛ لأنّهـم شرطـوا إضـمار (أنْ) بعـد لام (كـي) إذا لم تَلِهـا (لا) وحـرف العطـف المذكـور جـوازًا، وبعـد البواقـي وجوبًـا، فتقـدُّم هـذه الحـروف عـلى (أن) شرطٌ في الإضـمار؛ لا أنَّ ذلـك عـلى طريـق العِوَضيَّـة»[1].

فأبـو حيـان يـرى أنّ جـواب ابـن عصفـور عـلى ابـن هشـام كلام غـير محـرر؛ لأنَّ مـا نفـاه ابـن هشـام في حـرف مـن أحـرف الزيـادة، بينمـا مـا جعلـه ابـن عصفـور نظائـر للسـين مـن حـروف المعـاني.

ويـرى أبـو حيـان أنـه لا يسـلم لابـن عصفـور القـول بـأن (أل) عـوض مـن (الهمـزة) في (الله)؛ لأنّ المادتـين مختلفتـان.

ثـم ذكـر أن لام (كـي) لـو كانـت عوضًـا لـكان القـول بالعَوضيَّـة في الحـروف التـي تضمـر بعدهـا (أنْ) أولى؛ لأنَّ (أنْ) لا تظهـر بعدهـا بخـلاف لام (كـي) فـإن (أنْ) تظهـر بعدهـا، ومـا لا تظهـر (أنْ) بعـده أولى أنّ يكـون عوضًـا.

(١) التذييل والتكميل ١٩ / ١٣٠، ١٣١.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ (العين) حُذفت من (أَطِع) و(أَطعَتُ)، ولم يعوض بـ(السين) عن (العين) المحذوفة، وهذا يدلّ على أن دعواه أن (السين) مزيدة لتكون عوضًا عن (العين) متى ما حُذفت غير صحيحة.

ثانيًا: أنّ سيبويه[1] صرح بأن (السين) عِوضٌ من ذهاب حركة (العين)، وهذا ما اشتُهر عنه[2]، فكيف يجعل ابن عصفور معنى كلام سيبويه أنها عِوضٌ من (العين) ؟

وزاد سيبويه كلامه وضوحًا حين قال:» ومن قال: (يُسْطيعُ) فإنَّما زاد (السين) على أَطاعَ يُطِيعُ، وجعلها عِوضًا من سكون موضع (العين)»[3].

ثالثًا: أنّ هذا ما ذهب إليه جمع من النحويين[4].

رابعًا: أنّ سيبويه[5] جعل (الهاء) من (أَهْرَقتُ) عوضًا من حذف (العين) وإسكانها، وجعل (أَسْطاع يُسطِيعُ) نظيرًا له، مع أن (أَهرَقت) محذوف (العين)، و(أَسْطاع يُسطِيعُ) مثبتة فيه، مما يدل على أن (السين) عِوض في (أَسْطاع) من ذهاب الحركة.

خامسًا: أنّ الحركة لم تحذف، و(العين) لم تحذف، وهذا يدل على أن مراد سيبويه هو ذهاب الحركة عن (العين) إلى (الفاء) وإسكانها، و(السين)

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٨٣، ٥/ ١٨١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣١٢، والتعليقة ٥/ ٢١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٠٠، والمساعد ٤/ ٥٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٨٣، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٦٨، ١٨٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣١٢، والأصول ٣/ ٢٢٩، ٤٣٢، والإغفال ١/ ١٠٩، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٠٠، وشرح التصريف الملوكي، ص٢٠٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٨٥.

عِوض من إسكانها[1]، فلا يعترض عليه بأن في الكلمة جمعًا بين العوض والمعوض عنه.

سادسًا: أنّ ما ذكره ابن عصفور على أنه نظير (السين) في (أسطاع) مختلف عنها؛ لأنّ (اللام) ليست عوضًا من (أن)، وإنّما هي دليل عليها، ولو كانت عوضًا ما اجتمعت معها؛ إذ لا يجمع بين العِوض والمعوض عنه، فضلًا عن كونها جارة، و(أن)ناصبة[2].

وكذلك الحال مع (الواو) العاطفة فعلًا على اسم؛ إذ لو كانت عوضًا ما ظهرت معها (أن)، و(أن) يجوز أن تظهر معها كما تضمر[3].

وواضح أن مقصدهم بالتعويض النيابة في اللفظ، وكونه دليلًا[4]؛ لأنَّ ابن جني فرّق بين تلك (الواو) و(واو) (رب)، فذكر أن العمل للواو النائبة عن (رب)، بينما العمل لـ(أنَّ) المضمرة بعد تلك (الواو)[5].

فثمة فرقٌ بين المجعول دليلًا دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته، وبين ما جعل تعويضًا ودليلًا[6].

وكون (أل) عوضًا من (الهمزة) في اسم الجلالة - على القول باشتقاقه - لا يجعلها كـ(السين) في (أَسْطاع)؛ لأنَّ (الهمزة) غير موجودة، بينما الحركة نُقلت في (أَسْطاع)، وسكنت (العين)، فضلًا عن أن القائلين باشتقاقه لم يتفقوا على أن (أل) عِوض من الهمزة، وثمة من نفى اشتقاقه[7] كما ذكر أبو حيان.

(١) ينظر: اللامات، ص ٦٨، والحجة للقراء السبعة ٥/ ١٧٩، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص ٣٧٥، وشرح التصريف الملوكي، ص ٢٠٧، وشرح المفصل ٥/ ٣٤٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٩٥، وشرح كتاب سيبويه للرماني، ص٧٩١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٧، ٤٢٥٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٦.

(٤) ينظر: الإنصاف، ص ٤٥٤.

(٥) ينظر: الخصائص ١/ ٢٦٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣، ١٩٥، ٣/ ٤٩٨، واشتقاق أسماء الله، ص٢٣، ٢٩، والإغفال ١/ ٣٨، ٦٠، والمخصص ٥/ ٢٢٠، ٢٢٥، وشرح المفصل ١/ ٤١، ٤٢، وشرح التسهيل ١/ ١٧٧ - ١٧٩.

- **إبدال (الواو) المكسورة المتصدرة (همزة)**

قال ابن عصفور في حديثه عن (الواو) المتصدرة: «فإن كانت مكسورة، أو مضمومة جاز أن تبدل منها (همزة) فتقول... في وِسادة: إِسادة... وكذلك تَفعل بكل (واوٍ) تقع أوَلًا مكسورة أو مضمومة، وإنَّما فعلت ذلك لثقل الضمة والكسرة في (الواو)، وذلك أنَّ (الضمة) بمنزلة (الواو)، و(الكسرة) بمنزلة (الياء)، فإذا كانت (الواو) مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان، وإن كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك (ياء) و(واو)، فكما أنَّ اجتماع الواوين، و(الياء) و(الواو) مستثقل، فكذلك اجتماع (الواو) و(الضمة)، و(الواو) و(الكسرة).

وزعم المازني[1] أنَّه لا يجوز همز (الواو) المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع، وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياسًا، وسماعًا، أمّا القياس فلما ذكرنا من أنَّ (الواو) المكسورة بمنزلة (الياء) و(الواو)، فكما يكرهون اجتماع (الياء) و(الواو)، حتى يَقلِبون (الواو) إلى (الياء) تقدَّمت أو تأخَّرت... فكذلك ينبغي أن يكون النُّطقُ بـ(الواو) المكسورة مستثقلًا»[2].

فابن عصفور يقيس قلب(الواو)المتصدرة المكسورة همزة على قلب(الواو) - إذا اجتمعت مع (الياء) - ياء.

فتعقبه أبو حيان بقوله:«**ويعارض** هذا القياس الذي ذكره ابن عصفور أنه لو كانت(الواو) المكسورة كما زعم لوجب تغيرها وسطًا، بل يكون أكمل في التشبيه بما زعم؛ لأنَّ(الواو)و(الياء)لا يجتمعان ويسبق أحدهما بالسكون في أول الكلمة، فتشبيهُها وسطًا أكملُ بما قال منه أولًا، وإنما قُلبت المكسورة أولًا إذ كانت المفتوحة قد قُلبت، وبلا شك إنَّ المكسورة أثقل»[3].

(١) الذي في تصريف المازني بخلاف ذلك. ينظر: المنصف ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.
(٢) الممتع ١/ ٣٣٣، ٣٣٤.
(٣) التذييل والتكميل ١٩/ ٢٣٢.

فأبو حيان يرى أن القياس الذي ذكره ابن عصفور يعارضه عدم قلب (الواو) المكسورة وسطًا (همزة).

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ (الواو) المكسورة لم تهمز غير أول في كلامهم[1] خلافًا لمن قال به[2] في (مصائب)، وقلب الواو همزة في هذا الموضع أولى من قلبها في الصدارة؛ لأنّه موضع تغيير، ومع كونه أولى لم تقلب، وهذا ما ذكره أبو حيان.

ثانيًا: أنّ تعليل النحاة[3] لهمز (الواو) المضمومة بكونها أشبهت الواوين لا يقتضي قلب (الواو) المكسورة المتصدرة همزة؛ لأنّ (الواو) الساكنة لا تقع أولًا كما ذكر أبو حيان، ولذلك يشبه النحاة (الواو) المضمومة بالواوين، ولم يشبهوا (الواو) المكسورة بـ(الواو) و(الياء)[4].

فتعليل النحاة[5] إبدال (الواو) همزة بحمل ثقل الكسرة مع (الواو) على ثقل الضمة معها لا علاقة له بوقوع (الواو) في الصدارة؛ لأنّها لا تتصدر ساكنة.

ثالثًا: أنّ النحاة[6] يعللون القلب بالاستثقال، لا بما علل به ابن عصفور.

فعلة قلب (الواو) همزة هو الاستثقال كما ذكر أبو حيان، لا ما ذكره ابن عصفور من الخلط بين علة الاستثقال، والتشبيه بعلة اجتماع (الواو) و(الياء)، التي ليس هذا محلها.

---

(١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٢٠، ٢٢١، والمنصف ١/ ٢٣٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨١٤، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص ٥٠٥.

(٢) هو الزجاج، ينظر: المنصف ١/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ٢٢٩، وشرح المفصل ٥/ ٣٨٥، وشرح التصريف الملوكي، ص ٢٧٥.

(٤) ينظر: الإغفال ٢/ ٢٤٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٣١، والمنصف ١/ ٢٢٩، وشرح التصريف الملوكي، ص ٢٧٤، والمساعد ٤/ ٩٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٣١، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٢٤، ٢٢١، والمنصف ١/ ٢٢٩، ٢٣١، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٣٢٧، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨١٤، وشرح المفصل ٥/ ٣٥٧، وشرح التكملة للعكبري، ص ٢٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٧٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٢٠.

- **ما شذ من قلب (الواو) (ياء) إذا كانت لام (فعول) جمعًا**

قال ابن عصفور: «وقد شذَّ من ذلك جمعان، فجاءا على الأصل، وهما (نُحُوّ)، و(فُتُوّ)، جمع (فَتى) و(نَحْو)»[1].

فيفهم من كلام ابن عصفور أنه لم يشذ إلا هذان الجمعان.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «أما قوله: (لفظان) **فقلّةُ حفظ عن العرب**، بل قد سُمع من ذلك: (بُهُوّ) جمع (بَهْو)، وقد قالوا: (بُهِيٌّ) على القلب، و(أُبُوّ) في جمع (أَبٍ)... و(أُخُوٌّ) في جمع (أَخٍ)، و(بُنُوٌّ) في جمع (ابن)، و(نُجُوٌّ) في جمع (نَجْو)...»[2].

فأبو حيان يرى أن حصر ما جاء شاذًّا في هذين الجمعين ناتج عن قلة حفظ ابن عصفور عن العرب؛ لأنّه جاء غيرهما.

وتعقب أبي حيان تعقب وجيه؛ لأنّه سُمعت جموع أخرى شاذة غيرهما كما ذكر[3].

ولم يحصر سيبويه[4]، وغيره[5] الشذوذ في جمعين، وإنما يشيرون إلى القلة أو الشذوذ بمثال أو أكثر دون تقييد بكون الشاذ جمعين كما فعل ابن عصفور.

وقد ذكر ابن عصفور الجمعين، مع (أُبُو) جمع (أَبٍ) في كتابه المقرب[6] على أنّها أمثلة لما شذّ، لا على سبيل الحصر، فلو فعل ذلك في الممتع لكان أولى، ولسلم من التعقب.

---

(١) الممتع ٢/ ٥٥١.

(٢) التذييل والتكميل ١٩/ ٣١٣.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٨٦، ٨٨، ٥/ ١٩٢، ١٩٣، والمحتسب ١/ ١٧٥، ٣١٧، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٤٨٨، ٤٨٩ وشرح التصريف الملوكي، ٤٧٨، ٤٨١، وشرح المفصل ٥/ ٤٩٧، وإيجاز التعريف، ص١٥٢، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٥٤، ٣٥٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٢٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٤١، ٣٨٤.

(٥) ينظر: الأصول ٣/ ٢٥٦، ٢٦٨، والتعليقة ٤/ ١٧٥، والمنصف ٢/ ١٢٣، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٦١٥، ١٦١٦.

(٦) ينظر: المقرب ٢/ ١٨٥.

- **علة بقاء (فاء) مضارع المثال الواوي مضموم (العين)**

قال ابن عصفور: «وقوع (الواو) بين (ياء) و(ضمة) لا يُوجِبُ الحذف... وإنما لم يكن ثقل (الواو) بين (الياء) والضمة كثقلها بين (الياء) والكسرة؛ لأنَّ الكسرة و(الياء) مُنافِرتان للواو - ولذلك إذا اجتمعت (الواو) و(الياء) وسبقت إحداهما بالسكون قلبت (الواو) (ياء)، وصُيِّرَ اللفظُ بهما واحدًا، فإذا وقعت (الواو) بينهما كانت واقعةً بين شيئين ينافرانها، وإذا وقعت بين (ياء) وضمة كانت واقعة بين مُجانس ومُنافر، فلذلك كان وقوعها بين (ياء) وضمة أخفّ من وقوعها بين (ياء) وكسرة»[(١)].

فابن عصفور يرى أنّ العلة في بقاء (الواو) التي هي (فاء) الكلمة فيما كان المضارع منه مضموم (العين) هي خفة (الواو) بين (الياء) والضمة.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنّه إنما لم يحذف في (يَوضُؤُ)...؛ لأنَّ (الواو) بين ياء وضمة أخفُّ من (الواو) بين ياء وكسرة، **وليس كذلك**؛ بل (يَوضُؤُ) أثقلُ من (يَوعِدُ) لو قيل، وإنما عِلَّتُه ما ذكرناه عن س قبل[(٢)]، وبه عَلَّل س[(٣)]»[(٤)].

فأبو حيان لا يرتضي ما علل به ابن عصفور، ويرى أنّ العلة هي ما ذكره - موافقًا سيبويه - وهو كراهة حذف (الواو)؛ لأنّ الفعل جاء على طريقة واحدة لا تتغير، وهي أنّ مضارعه يكون بضم (العين) لا غير.

وتعقب أبي حيان صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ سيبويه[(٥)] ذكر أنه لما كانت (الواو) مستثقلة مع (الياء)، كان

(١) الممتع ٢/ ٤٢٦، ٤٢٩، وينظر: الممتع ٢/ ٤٣٥، ٤٣٦.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٠، والكتاب ٤/ ٥٣، ٥٤.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٣، ٥٤.
(٤) التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٠.
(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢، ٥٣، والتعليقة ٤/ ١٣٢، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٩٤.

انضمام الضمة لهما أثقل، فصرفوا الباب إلى (يَفعِل) بكسر (العين)، فلما صرفوه كرهوا (الواو) بين ياء وكسرة فحذفوها، وهذا يُضعف ما علل به ابن عصفور؛ إذ يرى أن (الواو) لم تحذف لخفة وقوع (الواو) بين (الياء) والضمة، وهو بذلك غافل عن ثقل (الواو) مع الضمة الذي صرفوه إلى الكسر، فحذف (الواو) في (يَفعِل) بكسر (العين) علته جاءت بعد صرفه من يَفعُل بضم (العين)[1].

وما ذكره سيبويه وعلل به بقاء (الواو) في المضموم، وهو أنّه لما لم يجدوا مصرفًا سلموه لئلا يلتبس بغيره، هو قول بعض المحققين من النحويين[2].

فحذف (الواو) بعد صرف البناء إلى الكسر يؤدي إلى اجتماع (ياء) مع الكسر، وفي ذلك تجانس وخفة، بخلاف حذفها مع اجتماع (الياء) والضمة، و(الياء) مع (الواو) والكسرة أخف من (الياء) مع (الواو) والضمة، فـ(يَوضُؤ) أثقل من (يَوعِد)[3]، لا كما يرى ابن عصفور.

ولذلك فإن (الواو) تعود عند زوال علة الحذف كما في:(لم يُوعَد)؛ حيث فتح ما بعد (الواو)[4]، فخلط ابن عصفور بين علة الحذف في مكسور(العين)، وبين علة بقاء (الواو) في مضموم (العين).

ثانيًا: أنّ ابن عصفور نفسه علل عدم تحويل يَفعَل - مفتوح العين - الذي ماضيه فَعِل - بكسر العين - كـ(وَجِل) (يَوجَل)، ليكون سببًا للتخفيف بحذف (الواو)، بأنه لو حُول لخرج عن القياس؛ لأنَّه لا يجيء (فَعِل) (يَفعِل) بكسر العين فيهما إلا شاذًّا[5]، فكيف يترك القول بالعلة

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢، ٥٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٣٤، والمنصف ١/ ٢٠٩، ٢١٠، والخصائص ١/ ٣٧٨، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٣٣، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: الممتع ٢/ ٤٢٩.

(٥) ينظر: السابق ٢/ ٤٣٢.

ذاتها في مضموم (العين)؟ لاسيما وأنه أثقل من مفتوح (العين)، وقد بقيت (الواو) في (يوجَل) ونحوه لعدم تغييره، فكذلك بقيت في (يَوضُؤ) ونحوه لعدم تغييره.

وقد ناقض ابن عصفور نفسه حين أقر بالعلة التي ذكرها سيبويه، وارتضاها أبو حيان، وذلك حين علل عدم حذف (الواو) في المضارع المبني لغير الفاعل نحو: يُوعَد، بأن كل فعل مضارع ثلاثي مبني لغير الفاعل لا بد من ضم أوله وفتح ما قبل الآخر، وأنه لا ينكسر ذلك، ثم شبهه بمضارع (فَعُل) - بضم العين - في أنه يلزم طريقة واحدة[1].

فتعليل ابن عصفور إنما يكون مقبولًا لو أن (يَفعِل) - بكسر العين - لم يكن مصروفًا من (يَفعُل) - بضم العين - فيكون الكسر ابتداء فيه، وحينئذ يقارن بين المكسور (العين) ومضمومها، أمّا بعد بيان كونه مصروفًا من الضم فلا محيد عن تعليل سيبويه الذي ارتضاه أبو حيان، ويبدو أن ابن عصفور لا يقول بصرف (يَفعُل) من الضم إلى الكسر، فلذلك علل بما علل به.

فصرف الفعل إلى الكسر تغيير لما يوجبه القياس؛ لأنّ مضارع (فَعَل) - بفتح العين - يكون بكسر العين وضمها، فصرفهم المضموم إلى المكسور في مضارعه تغيير، فناسب ذلك التغيير بحذف (الواو)، بخلاف ما كان مضموم (العين) فلا تغيير فيه[2]، فـ(الواو)الواقعة بين ياء وكسرة كـ(الواو) بين ياءين؛ لأنّ الكسرة ياء صغيرة، فـ(الواو)مستثقلة بينهما، أمّا بين (الياء) والضمة فلا استثقال فيها؛ لأنّ الضمة من (الواو)، فهي بين أجنبي ومجانس[3].

(١) ينظر: السابق ٢/ ٤٢٩، ٤٣٠.
(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٣٤، والخصائص ١/ ٣٧٩.
(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٧٦، وإيجاز التعريف، ص ١٩١.

- **حذف عين (استحَى)**

قال ابن عصفور: «وشذَّ من ذلك في الفعل (استحَى)، وكان القياس (اسْتَحْيَا)... فأمَّا المازني[1] فيزعم أنَّ (الألف) حُذفت تخفيفًا... وأما الخليل[2] فيزعم أنّه لما اعتلّت (العين) سكنت، وسكنت (اللام) - أيضًا - بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان، فحذفت (الألف) لالتقاء الساكنين... وردّ المازني مذهب الخليل بقول العرب في التثنية: (استَحَيَا) قال: فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الردُّ هنا؛ لأنَّ (اللام) قد تحرَّكت لأجل ألف التثنية، فكانوا يقولون: (استحايا) فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على أنَّ الحذف تخفيفٌ).

ولقائل أن يقول: لما حُذف عين (استحَى) أشبه (افتَعلَ)، فصُرِّف كتصريف ما أشبهه، ومذهب المازني أقوى»[3].

فذكر ابن عصفور - في حديثه عن إدغام المثلين - أنه شذّ من قلب (اللام) ألفًا وبقاء (العين) عند اجتماع المثلين، وهما حرفا علة متحركان، والأول مفتوح - من الفعل (استَحَى)؛ لأنّ (العين)حذفت[4]، وكان حقها أن تبقى فيقال: اسْتَحْيَا.

ويرى ابن عصفور جواز أن تكون (العين) لما حذفت لالتقاء الساكنين أشبهت صورة الفعل ما كان على وزن (افتعل)، فتصرف تصرفه في التثنية وغيرها.

---

(١) ينظر: المنصف ٢/ ٢٠٤.
وهو قول ذكره سيبويه مع قول الخليل، وارتضاه، فالمازني مسبوق فيما ذهب إليه.
ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٩.

(٣) الممتع ٢/ ٥٨٤ - ٥٨٦.

(٤) هذا عند القائلين بأن المحذوف هو (اللام)، وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو (العين).
ينظر: الارتشاف ٢/ ٢٤٨، ٢٤٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٠٩.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وقد اعتذر ابن عصفور عن ذلك بأنّه لما صار في اللفظ كـ(افتَعلَ) حكم له بحكمه، وهو **اعتذار ضعيف**»[(١)].

فأبو حيان يرى أن ما ذكره ابن عصفور اعتذار ضعيف.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنَّهم قالوا في المضارع: (يَسْتَحِي)[(٢)] بالحذف كما في الماضي، وقالوا في الأمر: اسْتَحِ، وقالوا في اسم الفاعل: مُستَحٍ، وقالوا في اسم المفعول: مُستحَى[(٣)].

وهذا كله يعني أنهم أجروه مجرى ما كان على (افتعَل) (يَفتَعِل)، يعني في الصورة؛ لأنَّه في المضارع لم تقلب لامه ألفًا، وهي قد تحذف للجازم مما يؤدي إلى زوال موجب حذف (العين) ومع ذلك لا تردّ مع الجزم، فكذلك ما اتصلت به ألف الاثنين، زالت منه علة حذف (العين) ولم ترد إجراء للصيغة في جميع تصرفاتها مجرى واحدًا؛ لأنَّها شُبهت بـ(افتعَل) وتصرفاته.

وما اعتذر به ابن عصفور أومأ إلى مثله ابن مالك في قوله: «وبعضُ العرب يحذفُ همزة (يَجِيءُ) و(يَسُوءُ) وإحدى يَاءي (يَستَحيي)، ويُجرِيهنَّ مجرَى (يَفِي) و(يَستَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره»[(٤)].

فهذا يفيد أنهم يجرون بعض الصيغ مجرَى بعضها[(٥)]، وما ذلك إلا لتشابههما في الصورة، وهذا عين ما اعتذر به ابن عصفور.

وتشبيه (اسْتَحى) بـ(افتعل) الذي اعتذر به ابن عصفور نُقل عن بعض النحاة المتقدمين[(٦)]، وبه اعتذر ابن جني[(٧)]، وذكر أنَّه لما اطّرد حذف عينه، وشاع أشبه (افتَعَل)، فطُرِد عليه وصرف، فابن عصفور ليس بدعًا فيما قال.

(١) التذييل والتكميل ٢٠/ ٦٩.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٦٨، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٠٩، ٥٢١٠.
(٣) ينظر: الارتشاف ٢/ ٢٤٩، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢١٠.
(٤) التسهيل، ص ٣١٤.
(٥) تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢١٠، ٥٢١١.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٢.
(٧) ينظر: المنصف ٢/ ٢٠٥، ٢٠٦، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص٧٣٦.

- **المحذوف من (سَلْ).**

قال ابن عصفور - في حديثه عن حذف (الهمزة) على غير قياس -: «وحُذِفت من (سَلْ)، والأصل: (اسأَل)؛ لأنَّه من السُّؤال»[1].

فابن عصفور يرى أن المحذوف من الفعل (سَلْ) هو عين الكلمة، وأنَّها همزة.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «قال بعض أصحابنا وهو ابن عصفور: (وحُذِفت من (سَلْ)...) **ولا يتعيَّن أن** يكون المحذوف في (سَلْ) همزة؛ لأنَّ س حكى في كتابه في باب التصغير، في باب ما ذهبت عينه ما نصه: (ومن ذلك (سَلْ)... ومن لم يهمز قال: (سُوَيْل)؛ لأنَّ من لم يهمز يجعلها من (الواو) بمنزلة خَاف يَخاف...)[2].

وتَلخَّص من كلام س أن عين (سَلْ) تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون (همزة).

والثاني: أن تكون (واوًا).

فكان **ينبغي لابن عصفور ألا يُحتِم** أنَّ المحذوف (همزة)، بل كان يورد ذلك على جهة الاحتمال»[3].

فأبو حيان يرى أن ابن عصفور كان ينبغي له أن يجعل كلامه عن (عين) الفعل محتملاً لكونها (همزة)، ولكونها (واوًا)؛ لأنَّ سيبويه نصّ على أن فيها لغتين.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح؛ لأنَّ سيبويه[4] نصّ على أن (سِلتَ تَسالُ لغة)، وهذا يجعل (عين) الكلمة (واوًا)، وقولهم: سَاوَلتُه، ومَسُول، وسُوالًا، وسُولَة، يؤيد ذلك[5].

(١) الممتع ٢/ ٦٢٠.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٠.
(٣) التذييل والتكميل ٢٠/ ٧٩، ٨٠.
(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٥٥.
(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٥٠، والمقتضب ١/ ٣٠٣، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢١٨، والمحتسب ١/ ٨٩، والمحكم، ٨/ ٦١٢، وشرح المفصل ٣/ ٤٠٢.

وقد ذهب بعضهم إلى أن (سَال) في قراءة من قرأ قوله - تعالى -: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾[1] على لغة من قال: سَال يَسال، وليس مخففًا من (سَأل)، وإنما هو مثل (هَاب) (يَهاب)[2]، وذكر غير سيبويه هذه اللغة[3].

ولو أن ابن عصفور ذكر (سَلْ) في حذف (الواو) لكان معذورًا، ولكنه لم يذكره هناك[4]، فدل على أنه لا يرى أنها محتملة.

- **إبدال نون (أناسين) الثانية (ياء)**

قال ابن عصفور في حديثه عن إبدال (الياء): «وأُبدلت - أيضًا - على اللزوم من (نون) ظَربان، و(نون) إنسان التي بعد (الألف) في الجمع، فقالوا: أَناسيُّ، وظَرابيُّ، فعاملوا (النون) معاملة همزة التأنيث لشبهها بها، فكما يُبدِلون من همزة التأنيث (ياء) فيقولون في صَحراء: صَحاريُّ، فكذلك فعلوا بـ(نون) إنسان، وظَربان في الجمع»[5].

فابن عصفور يرى أن إبدال (الياء) من (النون) في (أناسِين) جمع إنسان إبدال لازم.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وزعم أبو الحسن ابن عصفور أنَّ هذا البدل في (أَناسيّ) لازم، **وليس بشيء**؛ لأنَّ العرب قالت: (أَناسيُّ) على البدل، و(أَناسِينُ)على الأصل، وهو القياس كما قالوا في سرحَان: سَراحِينُ... ولو ذهب إلى أنَّ (الياء) في (أَناسيَّ) ليست بدلًا، وأنَّ (أَناسيَّ) جمع إنسِيٍّ، و(أَناسِينَ) جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن، واستَراح من دعوى

(١) من الآية (١) من سورة المعارج، وهي قراءة نافع وابن عامر.
ينظر: السبعة، ص٦٥٠.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٤٠٢، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٦٩٧.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٢٦، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢١٨، ٦/ ٣١٧، والمحتسب ١/ ٨٩، ٢١٩، ٢/ ١٧٧، والمخصص ٣/ ٤١٢، ٤/ ٢٠٤، وتاج العروس، (سأل) ٢٩/ ١٥٨.
(٤) ينظر: الممتع ٢/ ٦٢٢، ٦٢٣.
(٥) الممتع ١/ ٣٧٢، وينظر: المقرب ٢/ ١٦٩.

البدل... **وغَلط ابن عصفور** وغيره في أنَّ البدل في (أناسيّ) لازمٌ كونه لم يَحفظ (أناسِين)، ووجد (أَناسِيّ) كثيرًا في القرآن وفي كلام العَرب»[1].

فأبو حيان يرى أن ما ذهب إليه ابن عصفور من لزوم البدل غير صحيح؛ لأنّ الكلمة سُمعت بالبدل وبدونه، ثم ذكر أنه لو قيل بعدم البدل، وبأن (أناسيّ) جمع (إنسيّ) لكان قولًا حسنًا.

وفي تعقب أبي حيان نظر لما يأتي:

أولًا: أنّه يمكن حمل التعبير باللزوم في كلام ابن عصفور على أن القلب لزم مع شذوذه[2]، فيكون معنى اللزوم مع الشذوذ هنا غير اللزوم مع الاطراد الذي يمكن قبول تعقب أبي حيان معه، وقد نص بعض النحاة على أن القلب فصيح كثير في الاستعمال، وأن تركه ضعيف[3]، وعلى ذلك يمكن أن يكون ابن عصفور غير معتدٍّ بما سُمع لضعفه.

ثانيًا: أنّ النحاة[4]، واللغويين[5] يذكرون هذا القلب، ولا يذكرون أن العرب نطقت بالأصل، ويفهم من صنيعهم أن النطق بالأصل غير مسموع، أو أنّ ما سمع منه نادر لا يقدح في القول بلزوم القلب في كلامهم.

وما جنح أبو حيان إلى استحسانه مردودٌ بأن (الياء) في (إنسِيّ) للنسب، وما يجمع على (فَعَاليّ) لا تكون فيه ياء النسب[6]، وبأنه لو كان كذلك لقيل

(١) التذييل والتكميل ٢٠/ ١١٣، ١١٤.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٢٩، ٥٢٣٠.
(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٢/ ٥٣٧.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٦٢، والتعليقة ٤/ ٢٩٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٦، ٤٣٨، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٥٤٦ والمقتصد ٢/ ١٣٢٢، ١٣٢٣، والتخمير ٤/ ٣٤١، وشرح التصريف الملوكي، ص ٣٦٣.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة، (أنس) ١٣/ ٦١، والصحاح، (أنس) ٣/ ٩٠٤، ٩٠٥، والمحكم ٨/ ٥٥٣، ٥٥٤، ولسان العرب، (أنس) ٦/ ١٢، ١٣.
(٦) ينظر: تمهيد القواعد١٠/ ٥٢٣٥.

في جمع (جِنِّيّ): جنَانيّ، وفي جمع (تُركيّ): تَرَاكيّ، وفي (قَيسيِّ): قَيَاسيّ، وهذا لا يقول به أحد[1].

- **إبدال (الطاء) من تاء الضمير بعد (الطاء) و(الصاد)**

قال ابن عصفور في حديثه عن إبدال الطاء: «وأُبدِلت بغير اطِّراد من (تاء) الضمير بعد (الطاء) و(الصاد)، فقالوا: فَحَصْطُ، وخَبَطٌّ، يريدون: فَحَصتُ، وخَبَطتُ، والأكثر (التاء)»[2].

فابن عصفور يرى أن إبدال (الطاء) من تاء الضمير إذا وقعت بعد (الطاء) أو(الصاد) بغير اطّراد، وأن الأكثر عدم الإبدال.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وقال بعض أصحابنا: (وأبدلت بغير اطِّراد...) **وهذا ليس بشيء**؛ لأنَّ ذلك لغة قوم من بني تميم، فلا يقال فيما كان لغةً إنَّ ذلك إبدالٌ بغير اطِّراد»[3].

فأبو حيان يرد ما ذهب إليه ابن عصفور بأن القلب لغة، فلا يقال عنه أنه غير مطرد.

وفي تعقب أبي حيان نظر؛ لأنّ إبدال (تاء الفاعل) - وإن كان لغةً - شاذٌّ لا يقاس عليه؛ لأنَّها لغة قليلة بالنسبة لبقية اللغات[4]، لذا وصف بعضهم هذا الإبدال بالندور[5].

فـ(التاء) اسم مستقل، وكلمة تامة برأسها، فالقياس ألا تُغيّر حروف الإطباق فيه شيئًا[6]، وتميم عاملته معاملة الجزء من الكلمة لشدة اتصال

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٠٧، والمقاصد الشافية ٧/ ١٩٨.
(٢) الممتع ١/ ٣٦١.
(٣) التذييل والتكميل، ٢٠/ ١٢٠.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٢٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥٦، وشرح المفصل ٥/ ٤٠٧، ٤٠٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٤٢٦، ٢٢٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٣٧.
(٥) ينظر: عنقود الزواهر في الصرف، ص ٣١٨.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٠٧، ٤٠٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٧.

الضمير بالفعل[1]، إلا أن اتصالها ليس كاتصال تاء (افتعل)[2]، ولكن ذلك غير مقيس كما سبق.

وقد نصّ سيبويه وغيره على أن أجود اللغتين هو عدم قلب (التاء)؛ لأنَّ (التاء) علامة إضمار تجيء لمعنى، كما أنها غير لازمة للفعل، بل قد يحل محلها الاسم الظاهر، أو ضمير غيرها، وهذا بخلاف تاء (افتعل) فإنَّها لازمة للفعل، وما يتغير بمنزلة المنفصل[3]، وقد نصّ ابن عصفور في المقرب على أن هذا الإبدال على غير قياس[4].

- **إبدال (الميم) من (النون) في (طام)**

قال ابن عصفور في حديثه عن إبدال (الميم): «وأُبدِلت من (النون) فيما حكاه يعقوب[5] عن الأحمر من قولهم: (طَانَهَ اللهُ على الخير)، و(طَامَه) أي: جَبَله، وهو يَطينُه، ولا يقال: يَطِيمُه، فَدلَّ ذلك على أنَّ (النون) هي الأصل»[6].

فابن عصفور يرى أن (النون) في (طان) أصل، وأنّهم أبدلوا منها (الميم)، بدليل أنهم قالوا: يَطينُ، ولم يقولوا: يَطِيمُ.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «ووزعم بعضُ أصحابنا... **وما ذهب إليه فيه خطأ** وتصحيف: أمّا الخطأ فزعمُه أن العرب لا تقول: (يَطِيمُه) بـ(الميم) في المضارع، **وليس كما زعم**؛ بل قد حكى يعقوبُ: طَامَه الله على الخير

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٤٠، ٤٧١، والمقتصد ٢/ ١٦٩١، وشرح المفصل ٥/ ٥٥٦.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٩، ٢٢٦، والمقتصد ٢/ ١٦٩١، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٨٨.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٧٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٤٤٦، والمحكم ٥/ ١٢٥، والمقتصد ٢/ ١٦٩١، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ص ٩٣٩، وشرح المفصل ٥/ ٥٥٧.
(٤) ينظر: المقرب ١/ ١٦٧.
(٥) ينظر: الإبدال لابن السكيت، ص٨١.
(٦) الممتع ١/ ٣٩٣، ٣٩٤.

يَطِيمُه[1]، بـ(الميم) في الماضي والمضارع، أي: جَبَله، مثل طَانه، فإذا كان كلٌّ من التصريفين موجودًا، ولم يكن أحدهما أشهر من الآخر، ولا أكثر في كلامهم، دلّ على أنَّ التصريفين كلٌّ منهما أصل، ولا إبدال بينهما»[2].

فأبو حيان يُخطئ ابن عصفور فيما قال، ويرى أن الكلمة مسموعة بـ(النون) و(الميم) في الماضي والمضارع، وهذا يدل على أنهما أصلان، وليست (النون) أصلًا، و(الميم) مبدلة منها كما يرى ابن عصفور.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح؛ لما يأتي:

أولًا: أنّ أهل اللغة نصوا على استعمال (يَطِيمُ)[3].

ثانيًا: أنّ الفارسي حكى عن أبي زيدٍ قولهم: (الشِّعرُ من طِيمائِه)، وذكر أنهم لم يقولوا: (طِيناء)، وأن هذا دليل على أن (الميم) ليست مبدلة من (النون)[4].

(١) لم أقف على ذلك في الإبدال لابن السكيت.
وقد أشار محقق الكتاب إلى أن ذلك موجود في إحدى النسخ، وقد نقل ذلك صاحب الصحاح عن ابن السكيت.
ينظر: الإبدال لابن السكيت (هامش١٣)، ص٨١، والصحاح، (طيم) ٥/ ١٩٧٧.
(٢) التذييل والتكميل ٢٠/ ١٢٧.
(٣) ينظر: تهذيب اللغة (طيم) ١٤/ ٣١، والصحاح (طيم) ٥/ ١٩٧٧.
(٤) ينظر: المحكم ٩/ ٢٢٨، ولسان العرب، (طيم) ١٢/ ٣٧٣، وتاج العروس (طيم) ٣٣/ ٣١.

المبحث الرابع: القلب المكاني

- **عدم تصرف أحد اللفظين في القلب المكاني**

قال ابن عصفور في حديثه عما يُعرف به القلب المكاني: «والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقلَّ تصرفًا، فيُعلم أنَّ الأصل هو الأكثر تصرفًا، والآخر مقلوب منه، وذلك نحو: (شوائع)؛ فإنه أكثر تصرفًا من (شواعي)[1]؛ لأنّه يقال: (شَاعَ يَشيَع فهو شائع)، ولا يقال: (شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ) فلذلك كان (شوائع) الأصل»[2].

فابن عصفور يرى أن (شَوائع) أصلٌ، و(شَواعي) مقلوب منه؛ لأنَّ التصريف من (شوائع) أكثر.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «وهذا الذي مثَّل به **لا يُقال** فيه أكثر تصرفًا؛ لأنَّه على ما نُقل لم يُقَل: شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ، فإذا كانوا لا يقولون ذلك، فكيف يقول فيه إنّه أقلُّ تصرفًا؟ أعني (شواعي)، بل التصريف إنما جاء على (شوائع) فقط لا (شواعي)، فإذا كان التصريف لم يجئ إلا على النظم الواحد دون الآخر لم يُقَل فيه إنّه أكثر تصرفًا، والآخر أقلّ تصرفًا؛ لأنّهما لم يشتركا في التصرف، وزاد أحدهما فيه على الآخر، **فإصلاح ذلك أن يقال**: أن يكون التصريف على نظم واحد، والآخر لم يتصرَّف عليه»[3].

فأبو حيان يرى أن الشواعي لم يتصرف منه، فكان ينبغي لابن عصفور ألا يذكر أنه أقلّ تصرفًا، بل يقول: الذي لم يتصَّرف عليه؛ لأنَّ التعبير بالأقل يقتضي وجود تصرف للأقل، وهذا غير متحقق في الشواعي؛ لأنَّه لا تصرف عليه البتة.

(١) هكذا في الكتاب المحقق، والصواب أن تكتب (شواع) من غير ياء؛ لإعلالها إعلال قاض.
(٢) الممتع ٢/ ٦١٧.
(٣) التذييل والتكميل ٢٠/ ٨٨.

وفي تعقب أبي حيان نظر لما يأتي:

أولًا: أنّ إصلاح أبي حيان مردودٌ؛ لأنّه لم يقل أحد بأن من الأدلة أن يكون أحد اللفظين لم يتصرف عليه، بل ما عليه النحاة[1] أن يكون أحدهما أكثر تصرفًا من الآخر، وقد جمع بعض المصنفين بين ما قلّ تصرفه، وما يزعم أبو حيان أنه لا تصرف له، فجعلهما بمنزلة واحدة[2].

ثانيًا: أنّه قد سمع (شَاع) اسم فاعل من (شَعَى)، و(الشَّعْو)، و(الشَعْواء)، وذكر بعض اللغويين أنه يقال: شَعِيَت الغارة تَشْعَى شَعًا[3]، وهذا يعني أن لـ(شَواعٍ) تصرفًا، لكنه قليل، وعليه يكون تعبير ابن عصفور بالقلة مقبولًا.

فالظاهر من تعبير ابن عصفور أنه يقصد بكلامه أن الأقل تصرفًا سُمع فيه بعض التصرفات، ولم يسمع فيه كل ما سُمع في المقلوب منه، وتعبير ابن عصفور عبّر ابن مالك بنحوه، وذلك حين ذكر أن من الأدلة أن يفوق أحد المثالين الآخر في التصريف أو الاستعمال، ثم ذكر مثالًا لم يتصرّف فيه بعض التصرفات التي في أصله[4].

فالشواعي مما قلّ التصرُّف منه، لا ما عُدم تصرّفه، وهذا ما أراده ابن عصفور، إلا أنّه لما ذكر أنّهم لا يقولون: شَعَى يَشْعَى فهو شَاعٍ، توهم أبو حيان أن الشواعي لا تصرف منه.

وما سبق يجعل ما نفاه ابن عصفور من بعض تصرفات الشواعي ثابتًا، والظاهر أنّه لـمّا لم ينقله أكثر أئمة اللغة عدّه غير مستعمل، وقد ذكره بعضهم كما سبق.

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ٧٠، والمنصف ٢/ ١٠٥، والتتمة لابن القبيصي، ص١٩٥، ١٩٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢١، ٢٥، وشرح الشافية لليزدي، ص٢٣، ٢٦، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٢٢.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي، ص ٢٤.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (شيع)، ٣/ ٤٢، والصحاح (شعا) ٦/ ٢٣٩٣، والمحكم ٢/ ٢٨٩، والأفعال لابن القطاع ٢/ ٢٠٦، والتكملة والذيل والصلة، (شيع) ٤/ ٢٩٣، والقاموس المحيط، ص١٣٠٠، وتاج العروس، (شعو) ٣٨/ ٣٧٩، ٣٨٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٣.

- **المقلوب والمقلوب عنه من(طأمن) و(اطمأن)**

قال ابن عصفور في حديثه عما يُعرف به القلب المكاني: «وذلك نحو: (اطمأنَّ) و(طأمَنَ)، فالأصل عند سيبويه[1] أن تكون (الهمزة) قبل (الميم)، و(اطمأنَّ) مقلوبًا منه... وخالف الجرميُّ[2] في ذلك فزعم أنَّ الأصل (اطمأنَّ) بتقديم (الميم) على (الهمزة)، وهو الصحيح عندي؛ لأنَّ أكثر تصاريف الكلمة أتى عليه... وقالوا: طُمأنينة، ولم يقولوا: طُؤمَنينة»[3].

فابن عصفور يصحّح مذهب الجرميِّ، وهو أن الأصل (اطمأن)، وأن (طأمَنَ) مقلوب منه.

فتعقبه أبو حيان فقال: «وهذا الذي صحَّح به مذهب الجرميّ، وردَّ به على س **لا يلزم**؛ لأنَّ مجيء مصدر (اطْمَأنَّ) على هذا البناء شاذ، ولا ينقاس؛ ألا ترى أنه لا يُحفظ مصدر (افْعَلَلَّ) على (فُعَلّيلة)إلا في هذه اللفظة، ولفظة (قُشَعْريرة)، وإنما قياس ذلك أن يجيء على (افْعِلَّال)، نحو: اقْشِعْرار، واطْمِئْنان، فإذا كان ذلك شاذًّا لم يُستدل به»[4].

فأبو حيان يرى أن ما احتج به ابن عصفور في رده على سيبويه غير لازم؛ لأنّ ما ردّ به شاذ.

وتعقب أبي حيان تعقب صحيح لما يأتي:

أولًا: أنّ وجود المصدر (طُمأنينة) لا يدل على كثرة التصرف التي تدل على الأصالة ؛ لأنّ الطمأنينة ذات زيادة فهي إلى الاعتلال أقرب، وما فيه زيادة عند سيبويه هو الفرع، فالطمأنينة تدل على أن (اطمأن) فرع؛ لأن

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٦٧، ٤/ ٣٨١.
(٢) ينظر: المنصف ٢/ ١٠٤، والخصائص ٢/ ٧٤، والمحكم ٩/ ٢٩٠.
(٣) الممتع ٢/ ٦١٧، ٦١٨.
(٤) التذييل والتكميل ٢٠/ ٨٩.

الزيادة جرت في المصدر جريها في الفعل، فالعلة فيهما واحدة، والزيادة ضرب من التغيير، والتغيير إلى التغيير أسبق[١].

فليس في وجود المصدر ما يدل على كثرة التصرفات التي تقضي بالأصالة؛ لما في المصدر نفسه من التغيير الحادث في الفعل.

ثانيًا: أنّهم قالوا: الطَّأمَنة، وهذا مصدر بإزاء الطُّمأنينة، فمصدر بمصدر[٢].

ثالثًا: أنّ أصل (الميم) أن تكون بعد (الهمزة)؛ لأنّ الأصل (طامن)، فقدموا (الميم) ليباعدوا بين (الهمزة) التي هي عين الفعل، وهمزة الوصل تخفيفًا للفظ، فالاشتقاق يجعل (طأمَنَ) هو الأصل[٣].

رابعًا: أنّ ما ذكره أبو حيان من شذوذ (طُمَأنينَة) صحيح، وقد نص عليه جماعة من النحاة[٤]، وذهب بعضهم إلى أنه اسم مصدر لا مصدر[٥]، فلا حجة فيه لابن عصفور، وقد قال ابن عصفور في كتابه المقرب[٦] بما قال به سيبويه.

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ٧٥، والمنصف ٢/ ١٠٤، والمحكم ٩/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: المحكم ٩/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٠٦، وتهذيب اللغة، (طمن) ١٢/ ٢٥٤، والتعليقة ٣/ ٣٢٠، وتاج العروس، (طمن) ٣٥/ ٣٥٧.
وقد نص الجوهري وابن فارس على الأصلين، وصرح الجوهري بالقلب فيهما.
ينظر: الصحاح، (طمن) ٦/ ٢١٥٩، ومقاييس اللغة، (طمن) ٣/ ٤٢٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٥، ٨٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٤٦١، ٤٦٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٨.

(٦) ينظر: المقرب ٢/ ١٩٨.

المبحث الخامس: باب الإدغام

- **إدغام (الحاء) في (العين)**

قال ابن عصفور في حديثه عما أدغمته القراء على غير قياس: «والصحيح أنَّ إدغام (الحاء) في (العين) لم يَثبُت، وإن جاء من ذلك ما يُوهِم أنّه إدغام فإنما يُحمل على الإخفاء»[(١)].

فابن عصفور يرى أن إدغام (الحاء) في (العين) لم يثبُت عن العرب، وأنّ ما جاء من ذلك في القراءات القرآنية محمولٌ على أنه إخفاء لا إدغام.

فتعقبه أبو حيان بقوله: «قال بعض أصحابنا: (والصحيح أنّ إدغام...) **وهذا ليس بشيء**؛ لأنَّه قد صحّ الإدغام في ذلك بالنقل الثابت الصحيح، فدفعُه أو تأويله بالإخفاء **خطأ**... قال س: (الإدغام والبيان حسنان؛ لأنَّهما من مخرج واحد)[(٢)]»[(٣)].

فأبو حيان يرد ما ذهب إليه ابن عصفور؛ لأنَّ ما نفاه ثابتٌ صحيح، ويصف حمله الإدغام على الإخفاء بالخطأ.

وتعقب أبي حيان تعقب غير وجيه؛ لأنَّ ما استدلّ به من كلام سيبويه هو جزء من كلامه عن إدغام (العين) في (الحاء) لا العكس، ولم ينظر في بقية كلامه حيث نصّ على أن (الحاء) لا تدغم في (العين)، وإنما تدغم (العين) في(الحاء)؛ لأنَّ (العين) مع (الحاء) أُجريت مجرى (الباء) مع (الميم) في أن (الباء) تدغم في (الميم)، وليس العكس، وهذا ما بينه شراح الكتاب[(٤)].

ثم بيّن سيبويه أنّه مما يدل على أنّ (العين) هي التي تدغم في (الحاء) أنَّه إذا اجتمعت (الهاء) مع (العين) فإنّهم يفرون إلى (الحاء)، فتقلب (الهاء) حاء ليتأتى

(١) الممتع ٢/ ٧٢٢، ٧٢٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥١، وفيه «الإدغام حسن والبيان حسن؛ لأنّهما من مخرج واحد».

(٣) التذييل والتكميل ٢٠/ ٢٧٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٤١٩، ٤٢١، والتعليقة ٥/ ١٧٨، والنكت ٣/ ٤١٢.

قلب (العين) حاء، وإدغامها في (الحاء)[١]، فالذي نفى ابن عصفور وقوعه هو إدغام (الحاء) في (العين)، لا إدغام (العين) في (الحاء) بعد قلبها حاء.

فـ(الحاء) لا تدغم في (العين) - بأن تقلب (الحاء) عينًا ثم تدغم - في مذهب سيبويه[٢]، وقد علل النحاة ذلك بأن التقاء الحاءين أسهل من التقاء العينين[٣].

وقد ذكر ابن عصفور أن أبا عمرو يدغم (الحاء) في (العين) في قوله - تعالى - ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[٤]، فلم يفُته ذلك، فالمطالب بالدليل على ثبوت ذلك عن العرب هو أبو حيان، وهو لم يذكر دليلاً على ما ردّ به كلام ابن عصفور، بل استند إلى مجمل عبارة سيبويه، غاضًّا الطرف عن بقية كلامه.

بل نُقل عن أبي عمرو نفسه - مع أنه هو الذي يقرأ بالإدغام - أنه لا يرى ذلك في غير هذا الموضع، ولا يقيس عليه[٥].

فورود ذلك الإدغام في القراءة يجعله مسموعًا[٦]، وقد اختلف النحاة في القياس عليه[٧]، ولكن وروده في القراءة لا يتنافى مع كلام ابن عصفور من أنّه لم يثبت عن العرب.

وقد صرح أبو حيان في بعض كتبه بأن ما أثبته القراء يقاس عليه، كما في هذه الآية[٨]، وما ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب البصريين[٩]، وبه قال جماعة من النحاة[١٠].

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥١، وشرح المفصل ٥/ ٥٣٣، ٥٣٤.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٤٧٧.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٤١٩، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري، ص ٨٩٨، ٨٩٩.
(٤) من الآية (١٨٥) من سورة آل عمران. وتنظر القراءة في: النشر ١/ ٢٩٠.
(٥) ينظر: الممتع ٢/ ٧٢٢، والنشر ١/ ٢٩٠.
(٦) ينظر: الكناش ٢/ ٣٢١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٧٧.
(٧) ينظر: الكناش ٢/ ٣٢١.
(٨) ينظر: الارتشاف ٢/ ٧١٤.
(٩) ينظر: المقتضب ١/ ٣٤٣، والأصول ٣/ ٤١٤، ٤١٥، والارتشاف ٢/ ٧١٤.
(١٠) ينظر: المقتصد ٢/ ١٦٧١، وشرح المفصل ٥/ ٥٣٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٧٦، وشرح الشافية لليزدي ٢/ ٥٨٦، ٥٨٧.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، وبعد:

فبعد هذه الرحلة مع تعقبات أبي حيان الصرفية انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- عدم دقة ابن عصفور في النقل عن النحاة السابقين - أحيانًا - كما في مسألة جمع (فعال).
- استناد ابن عصفور في أحكامه إلى المعاني المجازية، وتقديمها على الاشتقاق، وذلك كما في مسألة زيادة (الميم) آخرًا.
- التوسع في التعليل، والحمل على النظير عند ابن عصفور، كما في مسألة إبدال (الواو) المكسورة المتصدرة همزة.
- خلْط أبي حيان بين قبول القراءة والقاعدة الصرفية، كما في مسالة إدغام (الحاء) في (العين).
- سعة حفظ أبي حيان اللغوية التي تجلت في بعض تعقباته، وسعة اطلاعه التي بدت واضحة في استقصاء ما يتعلق بالأوزان، وأقوال النحاة فيها، كما في مسألة زيادة (الهمزة) في (أفكل)، وجرأته على ابن عصفور التي تجلت في إصلاحه لبعض عباراته.
- اضطراب كلام ابن عصفور في بعض المسائل، وتناقض كلامه في المسألة الواحدة، كما في مسألة علة بقاء (فاء) مضارع المثال الواوي مضموم (العين)، واقتصاره - في بعض المسائل - على ذكر اختياره فقط في المسألة دون التعرض لذكر أقوال النحاة، وخلطه بين العلل مما أتاح لأبي حيان فرصة لتعقبه، كما في مسألة إبدال (الواو) المكسورة المتصدرة (همزة).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- **الإبدال**، لابن السكيت، تحقيق حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، لابن القطاع، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **اشتقاق أسماء الله، للزجاجي**، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **الاشتقاق**، لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **إعراب القرآن**، للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الإغفال**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الأفعال**، لابن القطاع، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **الألفاظ**، لابن السكيت، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك محمد، دار الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- **إيجاز التعريف في علم التصريف**، لابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **البغداديات**، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، تحقيق عبدالستار أحمد فراج وآخرين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط٢، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- **التبصرة والتذكرة**، للصّيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **التتمة في التصريف**، لابن القبيصي، تحقيق محسن سالم العميري، نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ.
- **التخمير**، للخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- **تصحيح الفصيح وشرحه**، لابن درستويه، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، للفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **التكملة**، للفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.
- **التكملة والذيل والصلة**، للصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك**، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.
- **دقائق التصريف**، لابن المؤدب، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **ديوان الشماخ**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، د.ت.
- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، د.ت.

- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **الشافية في علم التصريف**، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- **شرح التصريف**، للثمانيني، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **شرح التعريف بضروري التصريف**، لابن إياز، تحقيق هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **شرح التكملة**، للعكبري، تحقيق حورية مفرج الجهني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لركن الدين الأستراباذي، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **شرح الشافية**، للخضر اليزدي، تحقيق حسن أحمد العثمان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ.

- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح كتاب سيبويه**، لصالح بن محمد الهسكوري، تحقيق خالد محمد التويجري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**، للرماني، تحقيق سيف العريفي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- **عنقود الزواهر في الصرف**، للقوشجي، تحقيق أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٤م.
- **الكناش في فني النحو والصرف**، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للعكبري، تحقيق عبد الإله النبهان، وغازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.
- **اللامات**، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- **ليس في كلام العرب**، لابن خالويه، تحقيق وشرح أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.
- **المخصص**، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **مفتاح العلوم**، للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه علق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- **المفتاح في شرح أبيات الإيضاح**، لابن عصفور، تحقيق رفيع غازي السلمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقتصد في شرح التكملة**، للجرجاني، تحقيق أحمد عبد الله الدويش، عمادة البحث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **المنصف في شرح التصريف**، لابن جني، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي.
- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٠هـ.
- **الوجيز في علم التصريف**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم، مصر، ١٤٠٢هـ.